الأمم المتحدة

A/63/332

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2008
Arabic
Original: English

**الدورة الثالثة والستون**

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين**

# حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

## تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٢، التي قررت الجمعية العامة بموجبه مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

ولم تعترف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقرارين اللذين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ولم تنجح مفوضية حقوق الإنسان حتى تاريخه في إشراك حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حوار موضوعي بشأن حالة حقوق الإنسان هناك. ولم تقبل الحكومة العرض التي تقدمت به المفوضة السامية بالمشاركة في أنشطة التعاون التقني مثلما يوصي القراران. ولم يتلق المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي عينه مجلس حقوق الإنسان، أي تعاون منها، كما لم تسمح له بدخول البلد.

* A/63/150.

** قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه كي يتضمن آخر المستجدات.

290908 180908 08-49090 (A)

ويسجل الأمين العام قلقه البالغ إزاء انعدام أي تقدم ملموس من جانب الحكومة في معالجة طائفة من الشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان والمذكورة في القرار ١٦٧/٦٢.

ويبين التقرير حالة ما تبديه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مشاركة وتعاون مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل الهيئات المنشأة بمعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان. كما يضم التقرير المستجدات التي قدمتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين.

ويوجَّه الانتباه بشكل خاص إلى الحالة الغذائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأثره في السكان. ويرحب الأمين العام بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تيسير المعونة الغذائية الخارجية وتعزيز توافر الأغذية بشكل دائم. كما يدعو إلى ضرورة قيام الحكومة بتخصيص موارد من الميزانية واتخاذ تدابير في مجال السياسات من أجل التخفيف من حدة أثر الحالة الغذائية، ويبرز ضرورة منع التمييز في توزيع الغذاء وتقديم الخدمات الصحية.

كما يرحب الأمين العام بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تيسير إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية وزيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة. ويجدد نداءه إلى الحكومة بمواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى في ميدان العمل الإنساني. كما يحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود الإنسانية.

ويحث الأمين العام الحكومة على ضمان الحقوق والحريات الأساسية وإبداء مؤشرات ملحوظة على الإصلاح القانوني الداخلي من أجل الوفاء بالتزاماتها التعاهدية والامتثال للمعايير الدولية. ويجدد توصيته لسلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالدخول في حوار بناء مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ويشدد على استقلالية دور مفوضية حقوق الإنسان، كما يناشد السلطات النظر بإيجابية في عرض المفوضية بشأن التعاون التقني. ويحث الحكومة على السماح للمقرر الخاص بدخول البلد.

ويرحب الأمين العام بالتطورات الإيجابية التي تحققت في إطار المحادثات السداسية، ويطلب إلى كل العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية تهيئة بيئة مواتية تفضي إلى مشاركة أكبر بين الحكومة والمجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، يعرب الأمين العام عن أمله في أن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في المساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال التعاون التدريجي والتدابير اللازمة لتزايد بناء الثقة.

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – مقدمة | ١-٨ | ٤ |
| ثانيا – التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان | ٩-١٩ | ٦ |
| ألف – الهيئات المنشأة بمعاهدات | ٩-١٠ | ٦ |
| بـاء – الإجراءات الخاصة | ١١-١٧ | ٧ |
| جيم – الاستعراض الدوري الشامل | ١٨-١٩ | ٩ |
| ثالثا – دور مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان | ٢٠-٢٢ | ٩ |
| رابعا – المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | ٢٣-٥٣ | ١٠ |
| ألف – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة | ٢٦-٢٧ | ١١ |
| بـاء – برنامج الأغذية العالمي | ٢٨-٣٧ | ١٢ |
| جيم – منظمة الصحة العالمية | ٣٨-٤٢ | ١٥ |
| دال – منظمة الأمم المتحدة للطفولة | ٤٣-٤٩ | ١٧ |
| هـاء – صندوق الأمم المتحدة للسكان | ٥٠-٥٢ | ١٩ |
| واو – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | ٥٣ | ٢٠ |
| خامسا – الاستنتاجات والتوصيات | ٥٤-٦١ | ٢٠ |

# أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٢ المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، التي قررت الجمعية العامة بموجبها مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في دورتها الثالثة والستين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٢ – ومنذ تقريري السابق، لم تنجح مفوضية حقوق الإنسان حتى تاريخه في إشراك الحكومة في حوار موضوعي بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. كما رفضت الحكومة ما قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان من عروض المساعدة التقنية. وللأسف، لم يُسمح حتى تاريخه للمقرر الخاص بالدخول إلى ذلك البلد منذ إنشاء ولايته عام ٢٠٠٤. وكذلك لم تُلب طلبات أخرى بشأن زيارة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى البلد. وأشارت الحكومة إلى أنها لا تعترف بقرار مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/7/15) وقرار الجمعية العامة (A/RES/62/167) بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. واعتبرت الحكومة أن القرارين انتقائيين، ومُسَيَّسَيْن، ويعكسان ازدواجية في المعايير. كما لا تقبل الحكومة المساعدة التقنية من مفوضية حقوق الإنسان حيث يوصَى بمقترح المساعدة التقنية في كلا القرارين اللذين ترفضهما الحكومة.

٣ – وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع من المعاهدات الدولية السبع الرئيسية لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل. وستنظر لجنة حقوق الطفل في دورتها الخمسين، المقرر انعقادها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في التقريرين الدوريين الثالث والرابع المقدمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. إلا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقدم بعد تقاريرها الدورية بشأن تنفيذ الاتفاقيات الرئيسية الثلاث الأخرى لحقوق الإنسان.

٤ – ويجب أن أسجل قلقي البالغ بسبب عدم قدرتي على الإفادة بإحراز الحكومة تقدما موضوعيا في معالجة طائفة من الشواغل الخطيرة في مجال حقوق الإنسان، التي بيَّنها قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٢. ولا تزال التقارير الواردة من ذلك البلد تشير إلى اتجاهات تتمثل في الاعتقالات التعسفية وغياب الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، والتعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والإعدام العلني، وإساءة معاملة اللاجئين أو ملتمسي اللجوء المعادين إلى وطنهم من الخارج، والسخرة. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير أيضا إلى أن

السكان محرومون من حرية الفكر، والدين، والرأي، والتعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والتنقل، والحصول على المعلومات. ويورد التقرير المنفصل المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين من المقرر الخاص، سردا مفصلا بقدر أكبر عن هذه الشواغل.

٥ - ولا تزال تشير تقارير واردة من مصادر متنوعة إلى وقوع عدد كبير من حالات الإعدام العلني، ولكن لم تؤكد مصادر مستقلة صحة تلك التقارير. ويُزعم اتخاذ إجراءات صارمة ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية الطفيفة، الذين زاد عددهم بسبب النقص الحالي الخطير في الأغذية وصعوبات الحياة، مما أدى أيضا إلى زيادة في عدد الأطفال المشردين (Kkotjebis). ولا يزال المواطنون الذين يغادرون البلد دون إذن الدولة يتعرضون، عند إعادتهم قسرا إليها، للتحقيق والمعاملة السيئة بل والتعذيب في بعض الأحيان، ويعقب ذلك السجن والسخرة. كما أفادت التقارير بعقاب أفراد أسر الفارين كرادع لمنع الهروب من البلد. وتواصلت الروايات عن استخدام المساجين في أعمال السخرة، وتعريضهم لإعادة التأهيل الإيديولوجي، والتعذيب في بعض الأحيان، ويزعم أن العديد منهم يعاني من سوء التغذية ومن أمراض مزمنة. كما يُزعم تعرض السجينات للاعتداء الجنسي والإجهاض القسري. كما تتواصل التقارير عن الاتجار بالنساء لأغراض الدعارة والزواج بالإكراه. ومن المؤسف أنه نتيجة انعدام الحوار الموضوعي والتعاون التقني مع الحكومة، فإن آراءها بشأن واقع حقوق الإنسان في البلد لا يمكن إيرادها بشكل أكمل في هذا التقرير[(١)].

٦ - كما أود أن أبرز قلقي بوجه خاص إزاء شدة سوء الحالة الغذائية التي يواجهها البلد حاليا، وما يترتب عليها من آثار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. وفي المقال الافتتاحي الذي نُشر مع بداية العام الجديد ٢٠٠٨ في كبريات الصحف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أُشير إلى نقص الأغذية باعتباره مشكلة وطنية، وإلى تحديد سلسلة من التدابير لمواجهة الموقف. وجاء في المقال أنه ”... ما من مهمة أكثر إلحاحا أو أهمية من حل مشكلة توفير الغذاء للشعب“. وحذر برنامج الأغذية العالمي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ من أن الملايين في ذلك البلد مهددون بالسقوط فريسة لمستويات خطيرة من الجوع. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن العجز في الحبوب لموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (تشرين الثاني/نوفمبر - تشرين الأول/أكتوبر) يقدر بنحو ١,٦٦ مليون طن. وعلى الجانب الإيجابي، وافقت الحكومة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨ على زيادة المساعدة الغذائية، وتوسيع

(١) أُرسل هذا التقرير إلى مكتب التمثيل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للتعليق عليه.

نطاق العمليات التي تجريها في البلد وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتمكن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة من إجراء تقييم للأمن الغذائي بهدف تحديد أشد فئات السكان والمناطق احتياجا على نحو سليم. ويشجعني اعتراف الحكومة بالضرورة الملحة لحل المشكلة، ورغبتها في معالجة مسألة حصول السكان على الغذاء بصورة مستدامة. كما أرحب بتوسيع الحكومة نطاق التعاون ليشمل وكالات الأمم المتحدة، وأشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل من أجل معالجة هذه المشكلة على وجه التحديد.

٧ - وتشجعني أيضا التطورات الإيجابية في إطار المحادثات السداسية الرامية إلى إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وكما أشرت في السابق، فإني أحث كل المشاركين على تكثيف جهودهم والحوار فيما بينهم من أجل دفع هذه العملية المتعددة الأطراف قدما، والمساهمة في تسوية القضايا الثنائية. كما أرحب بتوقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الصداقة والتعاون في المنتدى الأمني الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وسيحفز السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا المزيد من المشاركة بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي في طائفة من القضايا، من بينها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨ - ويستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد. كما يضم التقرير مستجدات قدمتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين.

## ثانيا - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

### ألف - الهيئات المنشأة بمعاهدات

٩ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع (CRC/C/PRK/4) المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والذي كان من المقرر تقديمه في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسوف تدرس لجنة حقوق الطفل التقرير في دورتها الخمسين التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٠ - ولم تقدم جمهورية كوريا الديمقراطية بعد تقريرها الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي كان من المقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والتقرير الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي كان من المقرر تقديمه في آذار/مارس ٢٠٠٦، والتقرير الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الذي كان من المقرر تقديمه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

## باء - الإجراءات الخاصة

١١ - لم تصدر حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حتى تاريخه دعوة دائمة للقائمين على الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ولم تقبل الطلبات زيارة البلد التي تقدمت بها المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

١٢ - وقد بعث المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، برسالتين إلى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤرختين ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يطلبون فيهما إيضاحات بشأن مزاعم عن انتهاكات لحقوق الإنسان. وتناولت الرسالة الأولى التي أرسلها المقررون الخاصون جميعا مزاعم عن حالات إعدام علني. أما الرسالة الثانية التي أرسلها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فقد تناولت مدى سلامة رعايا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الذين أعيدوا إلى البلد. ولم يرد رد من حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حتى تاريخه.

### ١ - المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٣ - في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، قرر مجلس حقوق الإنسان تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لفترة سنة واحدة[٢]. وأعرب وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أمام الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان

(٢) وفقا لقراري مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٤ و ١/٢٠٠٥. وقد قرر مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١٠٢/١ أن يمدد جميع الولايات والآليات المنقولة إليه من لجنة حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

عن ''معارضته ورفضه الحازمين'' لاستمرار ولاية المقرر الخاص[٣]. وتذرعت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بحجة مفادها أن القرار الذي أنشئت بموجبه ولاية المقرر الخاص هو ''نتاج مواجهة سياسية'' وأن ''وجود المقرر الخاص ترافق على الدوام مع عمليات تلاعب غير عادلة'' وأن ''إلغاء تعيين المقرر الخاص أمر يتماشى حقا مع الاتجاه الراهن المناهض لتسييس حقوق الإنسان''[٤]. و لم تبد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حتى تاريخه أي تعاون مع المقرر الخاص، و لم توافق على طلباته بزيارة البلد.

١٤ - وقد زار المقرر الخاص البلدان المجاورة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وهي منغوليا (١٥-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، واليابان (١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، وجمهورية كوريا (١٩-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، بغرض جمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من خلال التحاور مع أطراف متنوعة في الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وأبرز المقرر الخاص المسائل التي لم تحل بعد والمتمثلة في الأشخاص الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بالإضافة إلى الحاجة إلى حماية الفارين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومسألة لمّ شمل العائلات.

١٥ - وقدم المقرر الخاص تقريره الأخير إلى الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (A/62/318) وإلى مجلس حقوق الإنسان في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ (A/HRC/7/20). وفي تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان، أجرى المقرر الخاص تحليلا للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وعملية التنمية؛ وإمكانية الحصول على الغذاء وغيره من الضروريات؛ والحقوق والحريات؛ والتشريد واللجوء؛ والمجموعات التي تتطلب اهتماما خاصا؛ ونتائج العنف والانتهاكات. وسوف يقدم المقرر الخاص تقريرا منفصلا عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

## ٢ - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

١٦ - أوضح الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان أنه أحال تسع حالات إلى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وما زالت جميعها معلقة.

---

(٣) بيان وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أمام الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان.

(٤) رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من السفير والممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/HRC/7/G/3).

١٧ - وقد أحالت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ثلاث رسائل إلى الفريق العامل مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير و ١٠ نيسان/أبريل و ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ورأى الفريق العامل أن الرسائل لم تتضمن معلومات كافية تكشف النقاب عن مصير الأشخاص المختفين أو مكان وجودهم. ويأمل الفريق العامل أن تتخذ حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تدابير فعالة لإيضاح حقيقة تلك الحالات المعلقة.

## جيم - الاستعراض الدوري الشامل

١٨ - يشكل نظام الاستعراض الدوري الشامل أحد ابتكارات مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى كفالة تقييم البلدان بشكل عادل. وقد شارك وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مشاركة فعالة في استعراض التقارير المقدمة من دول أعضاء أخرى خلال الدورتين الأولى والثانية للاستعراض الدوري الشامل اللتين عقدتا عام ٢٠٠٨.

١٩ - وسيجري استعراض حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان خلال الدورة السادسة المقرر عقدها عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد عرضت المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (انظر أدناه). وإنني أشجع سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على التواصل مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في هذه العملية.

# ثالثا - دور مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

### المساعدة التقنية

٢٠ - دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى اجتماع عقد في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، يهدف إلى استكشاف طرائق للتعاون التقني بين مفوضية حقوق الإنسان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٢١ - وخلال الاجتماع، اقترحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مجالات يمكن تقديم المساعدة التقنية فيها إلى حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لا سيما في ضوء الاستعراض القادم لحالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان (من المقرر إجراؤه عام ٢٠٠٩). واقترحت

المفوضة السامية توسيع نطاق المساعدة التقنية لتشمل مجالي تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والتصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. واقترحت أيضا أن تقوم بعثة تقييم من مفوضية حقوق الإنسان بزيارة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بغرض استطلاع إمكانية تحقيق ذلك مع المسؤولين المعنيين في الميدان.

٢٢ - وكرر الممثل الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن حكومته لا تعترف بالقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأشار إلى أن الحكومة تعتبر هذه القرارات انتقائية ومسيّسة وتعكس ازدواجية في المعايير. وأوضح الممثل الدائم أن حكومته لا يمكنها بالتالي قبول عرض المفوضة السامية. ومع ذلك أشار إلى أنه قد أحاط علما برغبة المفوضة السامية في تقديم المساعدة التقنية وأن حكومته ستواصل احترام الالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدات والتعاون مع الهيئات المنشاة بموجب هذه المعاهدات. و لم ترد حتى تاريخه أي رسالة من الحكومة بهذا الشأن. وقد أعدت أمانة مجلس حقوق الإنسان في وقت لاحق مذكرة (A/HRC/7/47) تعرض فيها تقرير المفوضة السامية على مجلس حقوق الإنسان. وأنني أشجع سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على التجاوب مع عرض المساعدة التقنية التي تقدمت به المفوضة السامية.

## رابعا - المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٣ - في رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان كبار المسؤولين في الأمم المتحدة إلى تقديم المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مفوضية حقوق الإنسان. وفي وقت لاحق، تلقت المفوضية المعلومات ذات الصلة من هيئات الأمم المتحدة التالية: فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٥]، ومنظمة الأغذية والزراعة؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ واليونيسيف؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(٥) يضم فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حاليا خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة هي: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ويوجد لدى ثلاث وكالات ممثلون يقع مقرهم في بيونغ يانغ (اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) في حين توجد لدى منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو مكاتب تمثيل ذات تغطية إقليمية في بيجين.

٢٤ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عام ٢٠٠٧ قد شهد تقاربا تدريجيا مع المجتمع الدولي، وحدثت تطورات إيجابية متعددة في المجالين السياسي والأمني. ووفقا لما ذكره فريق الأمم المتحدة القطري، أدى ذلك إلى تهيئة بيئة ملائمة أكثر للمعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، الذي تجلى في تدفق مزيد من الموارد إلى البلد. إلا أن الصناديق الدولية لا تزال قاصرة كثيرا عما تتطلبه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية إنعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية لكي تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل عام ١٩٩٥. وبسبب غياب المؤسسات المالية الدولية وبرامج معونة ثنائية رئيسية، لا تزال منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسيا في التنمية والإنعاش والمعونة في حالات الطوارئ، وبناء القدرات، وتيسير الاتصالات الدولية وغيرها من أشكال المشاركة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي.

٢٥ - وأحدثت الأمطار الغزيرة التي هطلت في آب/أغسطس ٢٠٠٧ فيضانات شديدة وانهيارات أرضية وطينية في تسع أقاليم بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعاصمة بيونغ يانغ. واستجابة لطلب قدمته الحكومة للحصول على مساعدة دولية، وضعت وكالات الأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمتين دوليتين غير حكومتين مقيمتين، خطة استجابة متكاملة ودعت إلى جمع مبلغ قدره ١٤,١ مليون دولار لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا في مجالات الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي. وكانت استجابة الجهات المانحة سريعة حيث تم جمع ما نسبته ١٠٥ في المائة من التمويل المطلوب في النداء. ونتيجة لذلك، تلقى أكثر من خمسة ملايين شخص، من المتضررين نتيجة الفيضانات، إمدادات إنسانية واستفادوا من التدخلات المتعلقة بإعادة التأهيل. واتسم التعاون مع النظراء الوطنيين بقدر من الانفتاح، شمل منح تأشيرات مؤقتة إلى عدد إضافي من موظفي الطوارئ الدوليين والسماح بإجراء تقييمات سريعة ورصد للمناطق المتضررة التي تحصل على الدعم. وأعربت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية علنا عن شكرها لمنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة إزاء الدعم المقدم في حالات الطوارئ. وفي حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨، أخذ التعاون مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوة أخرى إلى الأمام عندما سُمح لوكالات الأمم المتحدة بزيادة إمكانية وصولها إلى أماكن أخرى في البلد لتنفيذ ولاياتها.

## ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٦ - أفادت منظمة الأغذية والزراعة أن إجمالي إنتاج الحبوب قد انخفض انخفاضا حادا إلى نحو ثلاثة ملايين طن متري، بعد أن كان أربعة ملايين طن عام ٢٠٠٦، إثر الفيضانات

الشديدة التي حدثت خلال آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأفضت إلى ضعف إنتاج المحاصيل، وقد أسفر ذلك عن توقف الانعاش المضطرد في الإنتاج الزراعي منذ عام ٢٠٠٠. وبلغ العجز المقدر في الحبوب خلال السنة التسويقية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (تشرين الثاني/نوفمبر - تشرين الأول/أكتوبر ) ١,٦٦ مليون طن على أساس نصيب الفرد من معادل استهلاك الحبوب الذي يقارب ١٧٠ كيلوغراما (بما في ذلك البطاطس وفول الصويا). لذلك يتعين تحويل الهبوط في الواردات منذ السنة التسويقية ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى الاتجاه العكسي.

٢٧ - وتوسع إنتاج زراعة المحصولين في فصلي الشتاء والربيع بمساحة إضافية قدرها ٢٠٢ ٠٠٠ هكتار، حيث ازدادت مساحة زراعة البطاطس مقارنة بمساحة زراعة القمح والشعير. وتشير المؤشرات حتى الآن إلى ارتفاع إنتاج محصول البطاطس المبكر عما كان عليه في العام الماضي، على الرغم من نقص الأسمدة وسوء الأحوال الجوية. ونظرا إلى عدم وجود تبرعات بالأسمدة هذا العام، فقد انخفض توزيع الأسمدة إلى المزارع التعاونية بنسبة تقارب ٥٠ في المائة عما كان عليه في السنوات السابقة. ويشكل نقص الأسمدة العقبة الرئيسية التي تؤثر كثيرا في التوقعات المتعلقة بمحاصيل الحبوب (الأرز والذرة) في الموسم الرئيسي.

## باء - برنامج الأغذية العالمي

٢٨ - لاحظ برنامج الأغذية العالمي أن ارتفاع أسعار المواد الغذاء المحلية، والمساعدات الخارجية المحدودة، والفجوة الغذائية المحلية الكبيرة هي عوامل قد تؤدي إلى تفاقم مستويات سرعة تأثر بعض المناطق في البلد التي تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي المزمن وارتفاع معدلات سوء التغذية.

٢٩ - ولاحظ برنامج الأغذية العالمي أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال عرضة للفيضانات في أشهر الصيف، مما سيكون له تأثير كبير في قطاع الزراعة. ووفقا لتقارير الحكومة، تركزت الفيضانات التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٧ أساسا في منطقتي جنوب وغرب البلد، اللتين يأتي منهما الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي في البلد، حيث سجلتا أيضا أكبر انخفاض في إنتاج المحاصيل. ووفقا لتقييم الأمن الغذائي السريع الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على نطاق البلد في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٨[٦]، فإن نقل الأغذية من الأقاليم التي يوجد فيها عادة فائض في المحاصيل والتي تسمى

(٦) يحدد تقييم الأمن الغذائي السريع الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي على نطاق البلد، من حيث النوعية، حالة الأمن الغذائي بالنسبة لفئات معينة من السكان فيما يتعلق بمدى توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها.

''سلة الحبوب'' إلى الأقاليم الشمالية التي تعاني من العجز قد تدنى كثيرا. وتعتبر الأقاليم الشمالية عادة أنها أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب طبيعة أرضها الجبلية، وطقسها الأشد قساوة وموقعها النائي. وتشير باستمرار الدراسات الاستقصائية التي يجريها برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف عن التغذية إلى أن ارتفاع معدلات سوء التغذية في هذه المناطق وتدني إمكانية الحصول على الغذاء قد يؤديان إلى تفاقم مستويات سرعة تأثر تلك المناطق.

٣٠ - وفي أوائل عام ٢٠٠٨، كان من المفترض أن يُستأنف رسميا، في إطار نظام التوزيع العام، رسميا توزيع الأغذية على جميع المعالين (تبلغ نسبتهم قرابة ٧٠ في المائة من عدد السكان) بعد توقف مؤقت بعد حدوث الفيضانات مباشرة في آب/أغسطس. إلا أن وسائط الإعلام واصلت نقل تقارير تفيد بأن التوزيع في معظم أقاليم البلد كان مقتصرا على فئات مختارة من السكان، كما تلقت منظمات دولية أخرى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقارير عن وجود تخفيضات كبيرة في حصص الإعاشة في إطار نظام التوزيع العام. وأظهرت عملية الرصد التي قام بها برنامج الأغذية العالمي وجود تخفيضات تدريجية أدت إلى تقديم حصص إعاشة قدرها ١٥٠ غراما من الحبوب للفرد يوميا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في مقابل حصة قدرها ٤٥٠ غراما كانت تقدم في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨.

٣١ - وتظهر عملية الرصد التي يجريها برنامج الأغذية العالمي أن تناول الغذاء لا يزال ضعيفا بصورة عامة، إذ يعيش معظم السكان على الحبوب والخضراوات التي لا تحتوي على كميات كافية من البروتين والدهون والمغذيات الدقيقة. وقد ينطوي تخفيض حصص الإعاشة، في إطار نظام التوزيع العام، على نتائج سلبية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان الذين يفتقرون إلى القوة الشرائية أو القدرة التي تمكنهم من الحصول على مصادر غذائية أخرى. إن معظم المعالين في إطار نظام التوزيع العام هم من سكان المدن الذين يعانون فعلا من آثار البطالة والتقهقر الاقتصادي ولديهم قدرة محدودة لا تمكنهم من الحصول على أرض لزراعتها أو لتربية الحيوانات. وخلص تقييم الأمن الغذائي السريع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على نطاق البلد أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر المعيشية قد خفضت من كمية تناولها من الغذاء، وأن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأطفال المرضى يدخلون إلى المستشفيات والمؤسسات بأعداد أكبر، وأن الإسهال الناجم عن زيادة استهلاك الأغذية البرية كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة.

٣٢ - وقد ارتفع سعر الأرز ثلاثة أضعاف وسعر الذرة الصفراء أربعة أضعاف خلال السنة الماضية. وبما أن مشتريات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محدودة في السوق الدولية،

فمن المرجح أن تكون الزيادة في الأسعار نتيجة انخفاض الإمدادات المحلية وليس بسبب أزمة الغذاء الدولية في العالم. وقد يكون للزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية بالسوق عواقب وخيمة على الأمن الغذائي بالنسبة لأكثر الفئات فقرا مع ازدياد أهمية الأسواق كمصدر للغذاء.

٣٣ - إن استمرار تطبيق التدابير الرامية إلى الحد من تجارة السوق الخاصة قد يكون قد أحدث تأثيرا سلبيا في مدى قدرة البعض على اقتناء الغذاء أو الموارد. إذ إن الحظر الذي صدر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بمنع النساء اللاتي يبلغن من العمر ٤٠ عاما أو الأصغر سنا من المشاركة في أنشطة السوق الغذائية، لكي يعملن في هيئات الدولة، لا يزال ساريا كما هو حال الحظر المفروض على التجارة في سوق الحبوب.

٣٤ - وتتوقف مدة استمرار العجز الغذائي إلى حد كبير على مدى كفاية قدرة البلد على إعادة الزراعة إلى ما كانت عليه، والعودة إلى التقدم التدريجي في الإنتاج الذي شهده البلد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. والتوقعات غير مؤكدة بسبب استمرار النقص في الوقود والآلات ومستلزمات تحسين الجودة مثل الأسمدة الكيميائية. إن عدم توافر كميات كافية من الأسمدة الكيميائية في الوقت المناسب للموسم الزراعي في أيار/مايو - حزيران/يونيه يثير القلق إزاء التوقعات بشأن الحصاد في خريف هذا العام.

٣٥ - وأدى الانخفاض المضطرد في المعونة الغذائية المتعددة الأطراف والثنائية منذ نهاية عام ٢٠٠٥ إلى زيادة القلق إزاء مدى قدرة البلد على تلقي موارد خارجية تكفي تغطية العجز الغذائي. ولا يزال برنامج الأغذية العالمي يعتمد على المعونة الغذائية المتعددة الأطراف المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي أوائل عام ٢٠٠٨، تمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال المعونة إلى ١,٢ مليون شخص في ٥٠ مقاطعة في خمسة أقاليم، وكانت الفئات المستفيدة بشكل رئيسي هي الفئات الضعيفة تقليديا التي لا تتمتع بالأمن الغذائي مثل الأطفال الصغار في دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية فضلا عن الحوامل والمرضعات. ووصل إجمالي المساعدة الغذائية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى ٠٠٠ ٣٧ طن متري عام ٢٠٠٧، بما فيها المساعدة الغذائية الطارئة المقدمة في مواجهة الفيضانات التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأوضحت الحكومة لبرنامج الأغذية العالمي في أوائل أيار/مايو أنها ترحب بزيادة الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ للمساعدة على سد النقص في الأغذية الناجم عن الفيضانات وانخفاض إنتاج المحاصيل. وبذلت الحكومة أيضا محاولات للحصول على معونات غذائية خارجية بغرض تخفيف من حدة مشكلة الغذاء. وحتى وقت إعداد هذا التقرير في تموز/يوليه ٢٠٠٨، سلّم برنامج الأغذية العالمي ٦٠٠ ٢٢ طن من المعونة الغذائية،

وورد زهاء ١١٠ ٠٠٠ طن من الصين. علاوة على ذلك، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ طن من المساعدات، وورد ما قدره ٣ ٠٠٠ طن من روسيا. ولا يزال عرض جمهورية كوريا تقديم ٥٠ ٠٠٠ طن من الذرة قائما. وعلى الرغم من التبرعات المذكورة أعلاه، لا يزال هناك عجز يزيد على مليون طن.

٣٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وافقت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على زيادة المساعدات الغذائية من خلال اتفاق مع برنامج الأغذية العالمي. ومن شأن هذا الاتفاق أن يوسع نطاق عمليات البرنامج في البلد ويفتح باب وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق كثيرة لا تتلقى حاليا معونات غذائية دولية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصبح بإمكان برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى ١٣١ مقاطعة، في مقابل ٥٠ مقاطعة العام الماضي، وتلقى الموافقة على منح تأشيرات إلى ٥٩ موظفا دوليا، وهو تحسن جوهري حيث منحت ١٠ تأشيرات فقط عام ٢٠٠٧. وسوف تمتد عملية طوارئ جديدة إلى قرابة ٦,٥ ملايين شخص. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من القيام بزيارات كثيرة إلى الأسر المعيشية، وتمكن للمرة الأولى من زيارة مستودعات المقاطعات. ومع تحسين ظروف العمل، سيكون برنامج الأغذية العالمي أكثر قدرة على تقييم حالة الأمن الغذائي والزراعة والتغذية/الصحة، وتحسين القدرة على تحديد الجوعى وكفالة تحديد الأهداف ورصد المعونة الغذائية على نحو أفضل. وبشكل عام، فإن الأسابيع الأربعة الأولى من عملية برنامج الأغذية العالمي المعززة (تصل إلى حوالي ٣,٧ مليون نسمة) قد شهدت تعاونا جيدا من المسؤولين في المراكز والأقاليم والمقاطعات.

٣٧ - وخلال تقييم الأمن الغذائي السريع الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي في منتصف عام ٢٠٠٨، تعاونت الحكومة جيدا مع برنامج الأغذية العالمي لتمكينه من تشكيل البعثة: قُدمت تأشيرات إلى عدد إضافي من الموظفين الدوليين، وأتيح للبرنامج إمكانية زيارة المستشفيات والأسر المعيشية وأن يختار عشوائيا المقاطعات التي سيقوم بزيارتها من بين ١٦٠ مقاطعة أتيح له زيارتها. إن نتائج التقييم الذي يعطي معلومات دقيقة عن طبيعة جوانب النقصان ومستوى الاستجابة المطلوبة، من شأنها أن توّجه تصميم عمليات برنامج الأغذية العالمي مستقبلا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

## جيم - منظمة الصحة العالمية

٣٨ - أفادت منظمة الصحة العالمية بأن النظام الصحي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زال يتعافى من النكسة التي عانى منها البلد في سنوات التسعينات من القرن

العشرين. وخُصصت موارد محدودة من أجل المساعدة الإنسانية لقطاع الصحة والمياه والصرف الصحي. ومع أن المؤشرات الصحية للسكان بدأت تتحسن، فما زالت بعض الفئات الضعيفة، خصوصا النساء والأطفال، تواجه مصاعب كبرى بسبب محدودية قدرة النظام الصحي الوطني على تلبية احتياجاتها.

٣٩ - وتوجد لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأساسيات اللازمة بوجود نظام صحي راسخ، يستند إلى قوة عاملة كبيرة في المجال الصحي، حيث يقدم الطبيب المدرب خدمات طبية في العيادة وخدمات صحية للتوعية إلى ١٣٠ أسرة معيشية. ويستند نظام الرعاية الأولية إلى دعم من شبكة كبيرة من المرافق الصحية، تمتد من توفير الرعاية الأساسية للمرضى الداخليين في مستشفيات وحدات الرعاية الصحية الأولية، إلى الرعاية من المستوى الثالث في المستشفيات الوطنية. وفي حين أن المسألة المهمة ليست هي العدد والتوزيع، نظرا إلى القيود التي يواجهها النظام الصحي والتغيرات الوبائية والسكانية، فإن نوعية القوة العاملة في المجال الصحي ومكوناتها قد تحتاج إلى مزيد من المراجعة. وفيما يخص التدريب والإشراف، توجد في البلد نظم قوية مطبقة للتدريب في مرحلة ما قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة. ولكن المؤسسات والعاملين بها يعانون من قلة الموارد، ويولي قدر أكبر من التركيز على اكتساب المعارف بدلا من اكتساب المهارات أو تقييم الكفاءة.

٤٠ - وأصبح كثير من الممارسات الحالية في مجال الصحة والطب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عتيقا ولا يواكب العصر نتيجة لعدة عقود من الانعزال المهني. وهناك حاجة إلى برنامج تدريبي طويل الأجل للعاملين في جميع المستويات، سواء داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو خارج البلد. وتعاني الرعاية الصحية التي تقدم في عيادات وحدات الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات المقاطعات من انخفاض جودتها. نظرا إلى الحالة السيئة للمباني ونقص المياه وغيرها من الخدمات وسوء صيانة المعدات الطبية الأساسية ونقص الإمدادات. وتوجد لدى العاملين في مجال الصحة معارف ومهارات محدودة بالمقارنة مع أفضل الممارسات الدولية. وتتلقى النساء والأطفال، على وجه الخصوص، مواد تخدير غير كافية ومعالجة جراحية وطبية منخفضة الجودة.

٤١ - ويركز برنامج منظمة الصحة العالمية الحالي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأولويات الصحية الأساسية، وتشمل صحة الأم والطفل؛ والسيطرة على الأمراض المُعدية مثل السل والملاريا والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات؛ وتقوية قدرة وزارة الصحة العامة على مراقبة الأمراض والتصدي لتفشيها؛ وتحسين الصحة؛ والسيطرة على الأمراض غير المُعدية؛ وتقوية النظام الصحي. وتُطبق هذه البرامج عن طريق حوار بشأن

السياسات، والجمع بين التدريب المهني لتحسين المهارات والمعارف وتقديم الإمدادات والمعدات الطبية والأدوية الأساسية.

٤٢ - وقد استخلصت منظمة الصحة العالمية أن أفضل وسيلة للتوصل إلى تحسين الخدمات الصحية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي إعداد برنامج متوازن طويل الأمد للتنمية، ومعالجة المكونات الرئيسية الحاسمة الأهمية اللازمة لإيجاد نظام صحي مستدام. وبالرغم من المشاكل الكامنة التي تواجه الخدمات الصحية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد تحققت عدة نتائج مهمة. فقد تحسنت مؤشرات الصحة العامة مع زيادة مدى شمول التحصينات، وانخفاض معدل انتشار الملاريا، ونشر برامج السيطرة على السل ي جميع أرجاء البلد. وقد تحقق ذلك التقدم عن طريق برامج نفذتها السلطات الوطنية، بدعم من وكالات خارجية تعمل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبمساندة سخية عن طريق المساعدة التي قدمها عدد من الجهات المانحة الخارجية.

## دال - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٣ - في آب/أغسطس ٢٠٠٧، قدمت اليونيسيف الدعم اللازم للتصدي بصورة شاملة لحالات الطوارئ في المقاطعات التي تضررت من الفيضان، وذلك في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وإمدادات المياه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أظهر فرز سريع عن حالة التغذية، أُجري في مناطق مختارة من المقاطعات التسع عشرة التي تأثرت بالفيضان، أن ١٣,٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة الذين شملهم الفرز تظهر عليهم علامات سوء التغذية الحاد. ومن المحتمل أن يكون كل من معدلات الإصابة المرتفعة بالإسهال ونقص الغذاء بسبب الخسائر في المحاصيل نتيجة للفيضان، قد تسبب في إحداث مزيد من التدهور في الوضع الغذائي للأطفال.

٤٤ - ولمعالجة الوضع الغذائي السيئ للنساء والأطفال، تواصل اليونيسيف دعم نطاق واسع من إجراءات التدخل الرامية إلى الوقاية من سوء التغذية ومعالجته. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، جرى استخدام معجون غذائي فعال (يعرف باسم الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام) في جميع دور الأطفال وكذلك في المؤسسات التي تقدم الطعام للأطفال الذين لا يوجد من يقدم الرعاية الصحية الأولية لهم، والذين يكونون أكثر عرضة من غيرهم لسوء التغذية الشديد، وذلك لعلاج الأطفال المصابين بسوء التغذية الشديد قبل حدوث المضاعفات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مشروع تجريبي بشأن التحكم في سوء التغذية الحاد الشديد بالمجتمعات المحلية، يشمل أيضاً استخدام الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام في إحدى

المقاطعات في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبناء على نتائج ذلك المشروع التجريبي، سيجري توسيع نطاق هذا النهج المجتمعي تدريجياً.

٤٥ - وبناء على الدروس المستفادة من التصدي للفيضان، عملت اليونيسيف وغيرها من الوكالات مع الوزارات القطاعية على تدعيم التأهب للفيضان في مجالات الصحة وإمدادات المياه والتعليم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ويجري حاليا تجهيز إمدادات الطوارئ المهمة في مواقع مختلفة بما يكفي التصدي لفيضان قد تتضرر منه ٠٠٠ ٢٥ أسرة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكملت اليونيسيف إعادة تأهيل شبكات إمدادات المياه تعمل بالجاذبية في ثلاث مدن بالمقاطعات، توفر المياه الآمنة لما يربو على ٠٠٠ ٨٠ شخص.

٤٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اتفقت اليونيسيف وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا على دعوة اختصاصيين دوليين في حماية الطفل لإجراء تقييم لوضع الأطفال الذين لا يوجد من يقدم الرعاية الصحية الأولية لهم ويعيشون في مؤسسات، وأوصتا بوضع خطة عمل لليونيسيف والحكومة ترمي إلى تحسين رعاية الأطفال الذين يعيشون في تلك المؤسسات.

٤٧ - ومن أجل تعزيز الحماية من الحصبة وتجنب حدوث تفشيها، دعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية استخدام الجرعة الثانية من لقاحات الحصبة التي بدأ استخدامها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤٨ - وتواصل اليونيسيف العمل في مجال التعليم مع وزارة التعليم لتحسين جودة التعليم عن طريق إدخال التعليم المستند إلى مهارات الحياة في مجال الصحة والنظافة الشخصية، وتنقيح منهج الرياضيات في المدارس الابتدائية، وتجديد كليات تدريب المعلمين في بلدات مختارة بالمقاطعات، وتحسين البيئة التعليمية في مدارس مختارة، مع التركيز على النظافة الصحية بالمدارس.

٤٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، استعادت اليونيسيف وغيرها من الوكالات إمكانية الوصول إلى ثلاث مقاطعات شمالية نائية تُعرف بأنها أشد مقاطعات البلد هشاشة وكانت مغلقة منذ بداية عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، استأنفت اليونيسيف مساعدتها بتقديم الأدوية الأساسية والإمدادات الغذائية اللازمة لدعم خدمات الصحة والتغذية الأساسية. وتمثلت إحدى صور التقدم الإضافي في تمكن اليونيسيف من الحصول على خدمات عدد قليل من الموظفين التقنيين المحليين بطريق الندب (مهندسان واختصاصي في التغذية). وأخيرا، استطاعت اليونيسيف القيام بمزيد من أنشطة بناء القدرات في جميع القطاعات.

## هاء – صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٠ – ظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يساند أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال على المستويين الوطني والشعبي من أجل الترويج لحقوق الصحة الإنجابية، والمساواة والإنصاف بين الجنسين، والوقاية من نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق برامج قطرية مختلفة. وظل الصندوق يسعى إلى توسيع نطاق مدى توافر وسائل منع الحمل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تتاح للنساء في كل من المناطق الحضرية والريفية حرية اختيار وسائل منع الحمل، ولتقليل الإجهاض (لا سيما الإجهاض المتكرر) وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة. ومن المقدر أن المحافظة على انتشار استخدام وسائل منع الحمل بمعدل يفوق ٥٥ في المائة يستلزم وسائل لمنع الحمل تبلغ قيمتها ٢ مليون دولار سنويا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يمثل تحديا كبيرا أمام الحكومة التي تعاني من شح في الموارد، وأمام المنظمات الدولية التي تعمل في ذلك المجال.

٥١ – ويقدم الصندوق الدعم اللازم في مجال صحة المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما المرأة الحامل. ويشير الصندوق في تقاريره، بقلق بالغ إلى الزيادة الحادة في وفيات الأمهات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خصوصا في أواخر سنوات التسعينات من القرن العشرين، من ٥٠ حالة ولادة لمولود حي لكل ٠٠٠ ١٠٠ حالة إلى ما يتجاوز ١٠٠ حالة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كوارث طبيعية متتالية كان لها أثر سلبي ضخم في حالة الأمهات الغذائية، وكذلك إلى انهيار الاقتصاد الوطني، مما أسفر عن تعميق الفجوة في الموارد بالنسبة إلى الاحتياجات الصحية، ولا سيما صحة الأمهات والأطفال.

٥٢ – وفي حين أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشهد مستوى متواضعا من وفيات الأمهات بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، فمازال هناك نقص في البيانات المتاحة ذات المصداقية بشأن وفيات الأمهات. ويُعد التباين في نسبة وفيات الأمهات أثناء النفاس بين المصادر المختلفة للبيانات، والتي تتراوح بين ٨٠ حالة ولادة مولود حي لكل ٠٠٠ ١٠٠ حالة و ٠٠٠ ١ حالة في السنوات القليلة الماضية، تباينا كبيرا جدا لدرجة لا تسمح بوجود تقييم يحظى بالمصداقية عن حالة صحة الأمهات. ولمواجهة ذلك التحدي، يعمل الصندوق مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إجراء تعداد للسكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مع إدراج أسئلة مهمة عن وفيات الأمهات، يمكن منها التوصل عام ٢٠٠٩ إلى بيانات ذات مصداقية ويمكن الوثوق بها عن وفيات الأمهات، من أجل تفسير وفيات الأمهات في البلد بشكل أكثر دقة. ومن المهم أيضاً إبراز الجهود المشتركة التي يبذلها

الصندوق واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية من اجل تخفيض معدل وفيات الأمهات واعتلالهن، بمشاركة نشطة من وزارة الصحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد وُضعت عن طريق تلك الجهود استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية وبروتوكول تدريبي وطني مشترك على مختلف مستويات الخدمة، بغرض توجيه الجهود التي تبذلها مختلف الوكالات الدولية والحكومة نحو التوصل إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات واعتلالهن.

## واو – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥٣ – ما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلاحظ أن أعدادا من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يغادرون باستمرار بلدهم بحثا عن الحماية والمساعدة و/أو عن موطن آخر. وتثير هذه التحركات القلق من عدة أوجه من بينها الأنباء عن تقليص حرية الحركة بشكل شديد، بما في ذلك حرية مغادرة البلد؛ وتزايد مخاطر تهريب الأشخاص والاتجار بهم، لا سيما النساء لاستغلالهن في الدعارة و/أو للزواج القسري؛ وانتهاكات بلدان العبور لمبدأ عدم الإعادة القسرية الأساسي؛ والأنباء عن العقوبات الشديدة التي تلحق بمن يعاد به قسرا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والسياسات التقييدية التي تمارسها بلدان العبور، لا سيما الاعتقال والاحتجاز؛ وعدم إتاحة التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وعدم السماح لهم بالإقامة القانونية وتزويدهم بالوثائق اللازمة (حتى في حالة الإقامة الطويلة الأجل)؛ وعدم تسجيل وقائع الحالة المدنية رسميا و/أو توثيقها؛ وضآلة إمكانية تسوية منح حق الإقامة القانونية للأبناء المولودين من زيجات مختلطة (زوج من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزوج من بلد آخر)؛ وطول إجراءات الخروج التي تلحق ضررا شديدا بحالة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين ينتظرون توطينهم في بلدان ثالثة. ويتضرر النساء والأطفال غير المصحوبين أكثر من غيرهم بسبب هذه الحالة. ولا تزال مفوضية شؤون اللاجئين تحذر من أن تدهور الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزيادة تدفق أولئك الأشخاص سيضع بلدان العبور ذات القدرات المحدودة أمام صعوبات لا قبل لها بها.

## خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

**٥٤ – أرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإتاحة دخول المعونات الغذائية الخارجية، ومعالجة حاجة السكان إلى الحصول باستمرار على الغذاء. وأدعو الحكومة إلى تخصيص ما يوافق ذلك من موارد في الميزانية، واعتماد تدابير**

في إطار السياسات العامة، وذلك للتخفيف من وطأة نقص الأغذية وضمان الأمن الغذائي.

٥٥ - وأرحب أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسهيل إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. وسيتيح توسيع نطاق عمل وكالات الأمم المتحدة، كي تنفذ ولاياتها، الوصول إلى جزء أكبر من السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا فإنني أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. كما أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود الإنسانية.

٥٦ - وأود أن أسلط الضوء على ضرورة قيام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضمان إتاحة الغذاء كي يكون في متناول الجميع في أنحاء البلد كافة، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا جسديا وبين النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين والمرضى والمحتجزين في معسكرات الاعتقال أو السجون. وأؤكد أيضا على ضرورة قيام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوسيع نطاق الخدمات الصحية لتشمل الجميع دون تمييز.

٥٧ - ويساورني قلق بالغ إزاء عدم إحراز حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأي تقدم ملموس في جوانب أخرى تتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية. وأحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إظهار ما يدل على أنها تقوم بإصلاح القوانين المحلية كي تفي بالتزاماتها التعاهدية وتمتثل المعايير الدولية.

٥٨ - وستواصل المفوضة السامية لحقوق الإنسان العمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان لصالح جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستستأنف المفوضة السامية أيضا الجهود السابقة الرامية إلى الدخول في حوار بناء مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية وضع برامج للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وفي ضوء الفوائد التي ستثمرها هذه المساعدة، أناشد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنظر نظرة إيجابية إلى هذا العرض المقدم بحسن نية.

٥٩ - وإنني أحث الحكومة على السماح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغيره من القائمين على الإجراءات الخاصة، للاطلاع عن كتب على حالة حقوق الإنسان في البلد، باعتبار ذلك جزءا من تعاون البلد مع مجلس حقوق الإنسان.

٦٠ - وأرحب بتقديم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل، وأشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تقديم التقارير الأخرى إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي لم تُقدم بعد.

٦١ - وأرحب أيضا بالتطورات الإيجابية في إطار المحادثات السداسية. وأشجع جميع الأطراف المعنية على تكثيف جهودها في الحوارات والحفاظ على الزخم الذي اكتسبته. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تهيئة بيئة مواتية تساعد على تحقيق مشاركة أكبر بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة، بفضل التعاون التدريجي والتدابير اللازمة لتزايد بناء الثقة، من القيام بدور أكبر في المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.